حول اتصال الشيخ محمد بن زايد بالأسد

عدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

تُذكّر مكالمة الشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبوظبي للرئيس السوري بشار الأسد، بالدور المركزي الذي لعبه المغفور له والده الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، على المستوى العربي، لكي تعود مصر إلى دورها ويُرفع علمها على مبنى جامعة الدول العربية في تونس، مطلع يونيو 1989 بعد عشر سنوات من القطيعة.

فخلال عدة سنوات قبل ذلك الحدث، كان الرجل الحكيم المسكون طوال حياته بالروح الإيجابية الحريصة على جمع الشمل، ومد يد العون للأشقاء، والسخاء في العطاء؛ واعيا أن سياق الأحداث، ينذر بالخسارة وبالمزيد من التداعي، وأن عودة مصر إلى دورها العربي، لها إيجابياتها المؤكدة، وأن استمرار القطيعة يضاعف الخسارة والجفاء، ويُفقد العرب وزن مصر في السياسة الإقليمية والدولية، مع الأخذ في الاعتبار أن القطيعة، لم تجلب أي فائدة. بل إن التعاون العربي، تراجع بعد "كامب ديفيد" وازداد ضعفا وتشتتا، بينما موضوع تسوية الصراع العربي الإسرائيلي أصبح خيارا معتمدا. فقد رأى الشيخ زايد أيامها، أن مفاوضات التسوية، في حال جرت دون مصر، لن تكون أفضل في نتائجها.

لم يكن دفع الحكيم العربي، مؤسس دولة الإمارات، في تلك الوجهة، محض موقف عاطفي بالنظر إلى علاقات وطيدة، تأسست بين مصر ودولة الإمارات منذ تأسيسها. فقد كان، بخلاف ذلك كله، موقفا سياسيا بامتياز، ويعكس رؤية بعيدة، لما ليس منه بُد. وهذا ما أثبتته الأيام بعدئذ. فعندما اتجهت الأغلبية العربية، إلى خيار قطع العلاقات بعد "كامب ديفيد" كان الافتراض أن هناك مشروعا عربيا بديلا لإحباط تداعيات الصلح المنفرد، وتلك وجهة لن تكون الإمارات ضدها ولن تتأخر عن دعمها. أما عندما يتبدى أن المشروع المرتجى، لا نَسق له ولا وجود، بل إن الخصومات ظلت على حالها، فالأوجب أن يُستعادَ دور مصر العربي.

لعل اللياقة، وبعض الاعتبارات الجانبية التي يمكن افتراضها؛ هي التي جعلت تعليل الإمارات لاتصال الشيخ محمد بن زايد بالرئيس بشار الأسد، يقتصر على المسألة الإنسانية في ظل هجمة كورونا. فهناك الكثير من المؤشرات والأسباب التي تجعل السياسة والرؤية الاستراتيجية حاضرتين بقوة –وبالمنطق– دونما حاجة للاستغراب.

من الخطأ أن يكون الموقف حيال سوريا، معطوفا على الموقف من إيران. فالنظام السوري مختلف، وهو في المحصلة علماني، والمأمول أن يكون علمانيا راشدا ومنضبطا لدستور عصري. وعلى هذا المستوى لن تفيد المقاطعة مثلما يُفيد التواصل

وهناك عدة عوامل يمكن التطرق إليها بموضوعية. الأولى من حيث شكل الحوادث، أن الأسباب الأولى التي تأسس عليها موقف النظام العربي من النظام السوري، كانت متفرعة عن اختيار الأخير الحل الأمني لانفجار انتفاضة السوريين في مرحلتها الأولى، وهي ذات مضامين اجتماعية – اقتصادية تتعلق بالحريات وبمنهجية الحكم.

غير أن المراحل التالية، ذهبت إلى الأفدح، بعد أن تدفق المسلحون الإرهابيون إلى الأراضي السورية. وهؤلاء، ليست لديهم ثقافة سياسية أو اجتماعية أو ديمقراطية، وإنما لديهم السكين والدكتاتورية الأعتى باسم الدين. أخذ هؤلاء مواقعهم في المدن والقرى وسيطروا على أراض شاسعة، ولم يكن من مصلحة الشعب السوري أن ينتصروا وأن يطيحوا بالنظام. بعدئذ يأتي الحديث عن المضامين.

فقد كان لدى الذين يرسلون تلك الجماعات، عبر الأراضي التركية، مشروعهم السوري المضاد للدولة المدنية، وقد استخدموا تلك الجماعات، لكي تُعينهم على إسقاط الدولة لصالح الولاية. ولن يكون أسهل بعدئذ، من فرزهم ومن ثم تمكين جماعة "الإخوان" من الحكم على أن تصبح سوريا سنجقا تابعا للحكم الأردوغاني التركي، ومن سيرفض من هذه الجماعات يُباد، لأن المسألة بالنسبة لرجب طيب أردوغان، ليست بالدرجة الأولى والعاشرة، إلا السيطرة على ثروات سوريا الكامنة في باطن الأرض والبحر. فحتى "الإخوان" أنفسهم، في حقيقة موقف أردوغان الذي يستخدمهم، لا يلائمون تركيا ولا يصلحون للسياسة كما يراها هو نفسه، كرجل قومي وكمالي في جوهره، بل طوراني، اختار القشرة الإسلامية، لكي يحقق طموحاته. فتاريخ تركيا منذ تأسيس الجمهورية، يدل بالحدث وبالواقعة، على أن مسألة الهوية الإسلامية تلقى رواجا في الأرياف التركية، التي أصعدت عدنان مندريس في مايو 1950 إلى الحكم، لكي يعطي لناخبيه الحق في العبادة على الطريقة الصوفية. لكن الرجل في السياسة، جعل تركيا أهم قاعدة لحلف شمال الأطلسي، وأكثرها حظوة لدى الولايات المتحدة، وهو الذي أسس فعليا علاقات التعاون العسكري مع إسرائيل الناشئة حديثا. ومعلوم أن مندريس، هو مُلهم أردوغان، وقد أطاحه انقلاب عسكري لأسباب سياسية واجتماعية، تتعلق بالفلاحين ذوي المشاعر الإسلامية الذين اشتد عودهم وبدأوا يتحولون تدريجيا من العبادة الصوفية إلى الإسلام السياسي. ولم يكن حلف شمال الأطلسي نفسه، بعيدا عن الانقلاب.

وصلت سوريا إلى ما هي عليه الآن، بفعل تدخل الروس. وهؤلاء، بخلاف القوة المتفوقة، هناك مصالح اقتصادية لتركيا معهم، مثلما لها مصالح مع إيران التي قاتلت أحبابها المُفترضين في سوريا نفسها. فقد أصبح صعبا عليها الإمساك بدفة أي قارب، ولم تعد تريد إطاحة الأسد، وارتبكت خياراتها، وانكشف بعض الزيف، عندما أرسلا المقاتلين الأصوليين إلى ليبيا، لعلها تكون بديلا. وفي مساحة اللعب المتاحة، وجدت ضالتها في الأكراد، وتذرعت بهم لإدخال قواتها إلى شمال شرق الفرات، ولما أبت الحماقة أن تفارق أهلها، دفعتها اللعبة مع الروس، إلى القبول بتموضع نقاط مراقبة عسكرية تركية، داخل الأراضي السورية، سرعان ما أصبحت في مرمى نيران كل الفوهات على الطرف الآخر.

أردوغان يعرف الآن، أن إدلب لا مستقبل لها بالنسبة له، وبمقدوره أن يحقن دماء المتخلفين الذين يسيطرون عليها، لكنه حتى الآن، يتلكأ، وكأنه يأمل منهم أن يعودوا إلى الأماكن التي نقلوا منها بالحافلات.

واقع الأمر، أن القوات السورية النظامية، تسيطر على معظم الأراضي السورية، والسوريون الذين يعيشون في بلادهم، وإخوتهم الذين خرجوا منها ويأملون في العودة إليها، ينتظرون تسوية تؤمن لهم حياة سياسية دستورية، دونما شرط إطاحة الأسد. فطالما هذه هي الخواتيم، فما هو السبب المتبقي لمقاطعة النظام في سوريا؟ وهل يظن عاقل، أن الاستمرار في المقاطعة، من شأنه إطاحة هذا النظام؟

يقتضي المنطق، القول: من الخطأ أن يكون الموقف حيال سوريا، معطوفا على الموقف من إيران. فالنظام السوري مختلف، وهو في المحصلة علماني، والمأمول أن يكون علمانيا راشدا ومنضبطا لدستور عصري. وعلى هذا المستوى، لن تفيد المقاطعة، مثلما يُفيد التواصل. أما موقف الإمارات، واتصال الشيخ محمد بن زايد بالرئيس الأسد، فهو طبيعي في ظل الاعتبارات السابقة، والجموح الأردوغاني، الذي يختص دولة الإمارات بخصومة أشد ضراوة!

النظام الدولي: فشل مطلق في مواجهة متغيرات البيئة

خالد الخيرو
كاتب عراقي

كثيرة هي المهام الدولية مع تطورات أنماط العلاقات بين الدول وحاجة الشعوب إلى بعضها البعض للنهوض بمستلزمات التطور والتقدم والتنمية والحفاظ على البيئة. لقد اتخذ المجتمع الدولي خطوات مهمة على مستوى قضايا المناخ والبيئة، ومنها الاجتماع الأخير على مستوى قادة العالم الذي عقد في نيويورك في سبتمبر 2019، لمناقشة إجراءات الأمم المتحدة الخاصة بالمناخ والبيئة. ورغم أن الاجتماع قد ناقش كيفية عمل الدول لمواجهة الاحتباس الحراري وقدم أحدث التكنولوجيات المتاحة لتقليص الآثار الضارة للأنشطة البشرية على البيئة والأرض إلا أن الواقع العملي يعكس حالة من العجز في مواجهة الأزمات الدولية الخاصة بالمناخ والبيئة.

العالم اليوم يواجه خطر فايروس كورونا المستجد الذي قبض حتى الآن على أرواح أكثر من نصف مليون إنسان والرقم في تصاعد يومي سريع. فما الذي فعله المجتمع الدولي بكل منظماته الدولية ودوله المتقدمة في المجال الصحي؟

حتى هذه اللحظة ثمة تخبط ملموس على شتى الأصعدة، سواء في إطار المنظمات الدولية أو على صعيد الدول المتقدمة. نعم الكل يسابق الزمن والكل يعمل جاهدا لإيجاد العلاج الناجع واللقاح المناسب لكن هذه المسائل تأخذ وقتا ليس بالقليل، إذ لابد من مرحلة تجريبية ليست قصيرة حتى تثبت فعاليتها، وبهذا الخصوص أجزم أن المجتمع الدولي مقصّر في هذا الشأن. أين يكمن التقصير وكيف؟

نعود إلى التاريخ الحديث والمعاصر. فبالأمس كان هنالك الإيدز وبعده جاء سارس وبعده إنفلونزا الخنازير وجنون البقر وإنفلونزا الطيور، وبعدها جاء فايروس كورونا في شكله الأول. كل تلك الفايروسات القاتلة والمدمرة لم تقرع ناقوس الخطر عند الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنها منظمة الصحة العالمية. جيوش من الموظفين الدوليين في المنظمات الدولية غير قادرين على أن يحركوا أو يوجهوا أو يرسموا خارطة طريق لمواجهة الأجيال الجديدة والمتطورة من الفايروسات المعروفة على أقل تقدير. نعم تستعرض منظمة الصحة العالمية عبر ورش العمل التي تقيمها للدول الأعضاء الأطر العامة للعمل إزاء القضايا المستجدة، وتقوم بتعميمها على الجهات المختصة في الدول الأعضاء، لكن هذا نصف الطريق فهذه المنظمات وجدت أصلا لغرض حماية البشرية وليس لخدمة الأفراد ومنحهم الامتيازات والسفر والإقامة في فنادق الدرجة الأولى. كما أن هذه المنظمات لم توجد لكي تكون مقرات وساحات عمل لأجهزة مخابرات مختلف الدول، إنما ثمة عمل مطلوب منها من أجل شعوب الدول الأعضاء فيها.

منظمة الصحة العالمية لم تقدم شيئا على صعيد مكافحة فايروس كورونا المستجد سوى أن مديرها العام تيدروس أدهانوم غيبريسوس، وهو من إثيوبيا، أعلن أن العالم يواجه حالة وباء عالمية إضافة إلى بعض النصائح الإرشادية للجهات المختصة في دول العالم. وهذا لا يكفي ففي ظل هكذا محنة دولية يفترض بهذه المنظمة أن تخرج بعلاج ولقاح توزعه على دول العالم كافة. نحن هنا لا ندين المنظمة ولكن على ضوء ما يعاصره العالم من حالات وبائية لابد من أساليب جديدة لمواجهة المخاطر.

عالم ما بعد كورونا يجب ألا يعود إلى أنماط العلاقات الدولية التي سادت خلال الألفية الثانية. فلقد رافقت الألفية الثالثة ظواهر صحية وأوبئة خطرة ولابد من وسائل جديدة لإدارة حالات الطوارئ الدولية

كما أن هذا الأمر ينطبق على منظمة الأمم المتحدة ذاتها فأين المنظمة مما يجري؟

الصين بإمكاناتها الذاتية قضت على انتشار الوباء واستعدت لمواجهة احتمال عودته. أما الأمم المتحدة فقد خرج علينا أمينها العام أنطونيو غوتيريش ليحذر من الانتشار السريع للحالة الوبائية وأن علينا أن نكون حذرين. أهذه هي واجبات منظمة حكومات دول العالم في ظل حالة طوارئ من الدرجة الأولى. مرة أخرى هذا لا يكفي بل نحن بحاجة إلى أساليب جديدة في العمل تقضي بتكاتف الجميع لمواجهة المخاطر المحتملة والمستجدة.

إن أول الواجبات الحتمية هي تعاون منظمة الصحة العالمية وخبرائها مع شركات إنتاج الأدوية المسجلة عالميا للتوصل إلى العلاج الناجع. بالإضافة إلى فتح قنوات مباشرة مع مراكز البحوث الطبية والمختبرات لتعجيل إنتاج اللقاح اللازم لمواجهة كورونا المستجد. على ألا يقف هذا الجهد عند الأزمة الراهنة، بل يفترض أن يتواصل بوضع سيناريوهات عن أي تطورات محتملة للفايروسات التي ظهرت مؤخرا ومنها سارس وإنفلونزا الطيور والإيدز وغيرها من الفايروسات الوبائية الموجودة على قائمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات البيئية.

كما أن الأهم من كل ذلك أنه ثمة حاجة إلى تأسيس قوات الأمم المتحدة للحفاظ على البيئة مهيئة ومستعدة للتدخل في المناطق الأكثر تضررا من الأوبئة، كحالة إيطاليا مع كورونا المستجد على سبيل المثال، لكي تساهم في القضاء على الوباء في مكان انتشاره على غرار قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام المنتشرة في أماكن التوترات الأمنية بين الدول.

كما أن ثمة دولا فقيرة غير قادرة على حماية ذاتها، وبالتالي فإن المسؤولية الدولية تفرض على الدول المانحة أن تبادر إلى مساهمة فاعلة في دعم الدول ذات الموارد المحدودة خدمة للجوانب الإنسانية لشعوب الدول العاجزة وفي الوقت نفسه تعزيز الوقاية العالمية من المخاطر التي تسببها الأوبئة والفايروسات الفتاكة.

إن عالم ما بعد كورونا يجب ألا يعود إلى أنماط العلاقات الدولية التي سادت خلال الألفية الثانية. فلقد رافقت الألفية الثالثة ظواهر صحية وأوبئة خطرة ولابد من وسائل جديدة لإدارة حالات الطوارئ الدولية. وهذا ما كان يجب أن يتم التركيز عليه خلال قمة مجموعة العشرين الاستثنائية التي عقدت في 26 مارس 2020 عن بعد. كما أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مطالبة، هي الأخرى، بوضع النظم والآليات الفاعلة لمواجهة المخاطر المتصاعدة والمحتملة.

لقد تعهد قادة مجموعة العشرين بضخ 5 خمسة تريليونات دولار في الاقتصاد العالمي لمواجهة آثار تفشي جائحة كورونا وبتقديم الدعم للدول النامية لمحاربة الوباء. هذه خطوة جيدة لكن فاعليتها ستكون أكثر بكثير إذا ما وضع قادة الدول والشعوب في حساباتهم أن كورونا المستجد قد غير العالم وشعوبه، وبالتالي لابد من أنماط جديدة للعلاقات الدولية تنسجم مع العالم الجديد، وهنا يبرز دور الجامعات ومراكز البحوث وعلماء الاجتماع للخروج بقواعد سلوك جديدة في العلاقات والسياسة والاقتصاد عبر المنظمات الدولية.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk